

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر التمويل الأصغر
في الحد من الفقر
دراسة حالة بعض مؤسسات التمويل
الأصغر السودانية

إعداد : د / برعي بابكر محمود علي

كلية المجتمع

جامعة نجران

1436هـ / 2015م

المقدمة

إن موضوع التمويل الأصغر يستمد مكانته أولاً وقبل كل شيء من مبادئ ورسالة الإسلام الحنيف التي أمرت بالاهتمام بالفرد المسلم كركيزة أساسية في عملية التنمية بمختلف مجالاتها الأمر الذي يقتضي تحرير هذا الفرد من كافة أشكال التبعية إلا للخالق وتهيئة الأجواء المناسبة له من أجل تنمية مهاراته وطاقاته وتفجير إبداعاته حتى تتطلق عملية التنمية الحقيقية نحو الأمام.

وانطلاقاً من هذه القاعدة الإسلامية الفريدة جاءت دعوة الإسلام إلى المجتمع لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يضمن حق الفرد في الحياة الكريمة. كما أنشئت المؤسسات المالية الإسلامية (مؤسسة الزكاة، مؤسسة الأوقاف) وجاءت فكرة المصارف الإسلامية التي كان هدفها الرئيسي هو تحرير الأمة الإسلامية من تبعاتها الاقتصادية وتركيزها على الفرد كمحور التنمية عن طريق صياغة أهدافها وآلياتها بما يتلائم ويتوافق مع فطرة الفرد المسلم، وإيماناً منا بالدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه تلك المؤسسات والمصارف الإسلامية في تحقيق ذلك جاءت هذا الدراسة بعنوان "مقترحات ونماذج في دعم صغار المستثمرين" كمحاولة منها للتعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دعم قطاع صغار المستثمرين.

أهمية البحث:

أن موضوع التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة يعد القناة الرئيسية للتنمية في مختلف مجالاتها فهي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك للبعد الملموس الذي تمثله هذه المشروعات في هيكل بناء هذه الاقتصاديات فهي تشكل نسبة تتراوح ما بين 75-95% من إجمالي الصناعات في الدول المتقدمة وفي البلدان النامية وبالأخص الوطن العربي تشكل نسبة المشروعات الصغيرة ما نسبته 85% من إجمالي المشروعات في الوطن العربي إضافة إلى

كونها تستوعب أكثر من 60 % من إجمالي العاملين في المشروعات في الوطن العربي ومنه يمكن أن نستشف أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة والمؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية في مجتمعاتها. وذلك عن طريق الإسهام والدعم المباشر لقطاع المشروعات الصغيرة لما يمثله من أهمية بارزة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة انطلاقاً من رسالة الإسلام الحنيف الداعية إلى الاهتمام بطاقات الفرد ومواهبه وإبداعاته كأساس لتحقيق التنمية الشاملة، بعكس البنوك الربوية التي يتركز اهتمامها في دعم قطاع المشروعات الصغيرة على العائد الربوي التي قد تحققه من تمويلها للمشروعات الصغيرة دون التركيز على طاقات الفرد واحتياجاته.

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في التعرف على مصادر التمويل الأصغر ودراسة هذه المصادر وتقييمها على أساس كفاءتها وملائمتها لواقع المشروعات الصغيرة وعرض أهم المعوقات التي تضعف من كفاءتها وفعاليتها ومحاولة التعرف على أسباب تلك المعوقات ومن ثم وضع الحلول التي تمكن المشروعات الصغيرة من الاستفادة من هذه المصادر واستخدامها الاستخدام الأمثل.

ومن أهم ما تهدف الورقة في التعرف عليه هو دراسة دور الدولة والمؤسسات المالية الإسلامية، ودراسة دور المصارف الإسلامية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة باعتبارها من أهم مصادر التمويل التي يمكن أن يعتمد عليها في دعم قطاع صغار المستثمرين والمشروعات الصغيرة.

منهجية البحث:

سوف يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يستخدمه البحث بالرجوع إلى المصادر الثانوية وكذلك استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي.

هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. المقدمة تشتمل على أهمية وأهداف الورقة وهيكل الورقة ويتناول المبحث الأول مفهوم وأهمية التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة، أما المبحث الثاني فيتناول تجربة السودان في المشروعات الصغيرة والمبحث الثالث عن نموذج لأداء بعض المصارف في التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة وأخيراً الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة

يتناول هذا المبحث مفهوم وأهمية ومعوقات التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة في المطالب الآتية:

المطلب الأول : مفهوم التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوّر المشروعات الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم رواد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل كبير عام والدول النامية بشكل خاص وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتساهم في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة ولذلك اهتمت هذه الدول بهذه المشروعات اهتماماً متزايداً، ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها خاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة ومن أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة هي عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها وعدم قدرتها أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم التمويل لها، وأيضاً ضعف القدرة الفنية والإدارية وعدم الدعم المؤسسي والقانوني لحماية هذه المشروعات فضلاً عن إهمال هذا القطاع في السياسات الاقتصادية⁽¹⁾.

مفهوم المشروعات الصغيرة:

اختلفت الآراء حول تعريف المشروع الصغير ، إلا أن هناك بعض المعايير المستخدمة لاستخلاص تعريف محدث، أهمها حجم العمالة المستخدمة أو حجم رأس المال المستخدم أو حجم الإنتاج أو متوسط المبيعات أو مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو حجم القوى المحركة ونجد أن التعريف الغالب للمشروعات الصغيرة هو التعريف القائم على حجم العمالة والذي حدده البنك الدولي بحوالي (1-25) عامل.

تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية وهذا التعريف شمل العديد من الخصائص حيث عرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين على الأقل مما يلي:

1. استقلال الإدارة: المديرون وهم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.
2. رأس المال: يتم توفيره بواسطة الملك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.
3. العمال في منطقة محلية: يعيش العاملون في مجمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

(1) هالة محمد نبيب عنية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، الطبعة الثانية، 2008م، ص2.

4. **حجم المشروع:** صغير نسبياً بالنسبة للصناعات التي ينتمي إليها المشروع.

تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة باستخدام عدد العمال ويعتبر المشروع صغيراً إذا كان يوظف أقل من (50) عاملاً، ويعرف المشروع صغيراً أيضاً بأنه منشأة مستقلة في الملكية والإدارة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً ويعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثلتها في الصناعة.

مفهوم التمويل الأصغر:

رغم اختلاف التسميات إلا أن ما أتفق على تسميته بالتمويل الأصغر هو: تقديم الخدمات المالية وغير المالية مثل التمويل والادخار والتحويلات للفقراء وذوي الدخل المحدودة والتدريب وبناء القدرات.

يعتبر التمويل الأصغر منهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه من خلال التعريف السابق يسعى لتمكين محدودي الدخل والفقراء القادرين على العمل والناشطين اقتصادياً من الرجال والنساء من الحصول على رأس المال المناسب لنشاطاتهم للخروج من دائرة الفقر، ويمتاز التمويل الأصغر بالمرونة الكافية وإمكانية الوصول إلي الفقراء في أماكن تواجدهم لإيصال الخدمات المالية إليهم.

التمويل الأصغر يمكن أن يكون إستراتيجية لتقليل حدة الفقر؛ وذلك لأن الوصول إلي الخدمات المالية من شأنه تمكين الفقراء من زيادة دخولهم وتنظيم وتيرة الاستهلاك.

والتمويل الأصغر أيضاً عمل مربح إذا تم بصورة صحيحة لأنه نشاط مصرفي قابل للنمو إذا تم تطبيق مؤشرات علمية معترف بها لقياس كفاءته وفعاليتها⁽¹⁾.

التمويل الأصغر حركة مجتمعية تنموية مناهضة للفقر يقودها المجتمع وتبناها مؤسسات متخصصة تساندها الدولة، تقوم على مناهج الصيرفة الاجتماعية في تقديم الخدمات المالية وغير المالية المنتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين من الفقراء بهدف إدخالهم دائرة الإنتاج لتحقيق التغير الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوياتهم المعيشية⁽²⁾.

المطلب الثاني : أهمية التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة

لقد أصبح التمويل الأصغر من أهم وأقوى الآليات للحد من الفقر في مختلف بلدان العالم ومن هذا المنطلق ولجت المصارف السودانية في مجال التمويل الأصغر بحسبانه إحدى الآليات المناسبة لمساعدتها على القيام بدور اجتماعي ويتم منح التمويل الأصغر في السودان عن طريق مجموعة كبيرة من البرامج الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المحلي والعالمية

⁽¹⁾ محمد خيرى فقيري، رؤية وتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان، يوليو 2006م، ص22-23.

⁽²⁾ عبد الله على الحسن، التمويل الأصغر التحديات والآفاق - التجربة السودانية، يناير 2009م، ورقة عام، ص3-4.

والصناديق الاجتماعية الحكومية والخيرية بالإضافة إلى الجهود المبذولة من البنك المركزي إلا أن الأداء ما يزال ضعيفاً في ظل غياب رؤية مشتركة وواضحة من قبل أجهزة الدولة المختلفة تجاه التمويل الأصغر في السودان⁽¹⁾.

تعتبر المشروعات الصغيرة هي أصل المشروعات الكبيرة وتزداد أهميتها في مساهمتها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اقتصاديات الدول، بالإضافة إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة وتخفيف حدة الفقر والفقراء في حاجة إلى فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية⁽²⁾.

وأيضاً تتمثل أهميته في زيادة الطاقة الإنتاجية وللمشروعات الصغيرة التي تعمل على تقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:

أن لهذه الصناعات دوراً لا يستهان في بناء الاقتصاد الوطني وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها أهم روافد العملية التنموية ويمكن أن نجمل أهم الخصائص في الآتي:

1. مالك المنشأة هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وذلك لأن المشروعات ذات طابع أمري.
2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك بنسبة لتدني حجم المدخرات لأصحاب هذه المشروعات.
3. الاعتماد على المواد المحلية الأولية مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية.
4. تدني قدرتها على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الإقناع بأهميتها وضرورتها.
5. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة:

ليس هنالك شك في أن جميع المشاريع على مختلف مستوياتها تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين وقد أصبح تطوير المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحتاج

⁽¹⁾ محمد خيرى فقيري، مرجع سبق ذكره، ص7.

⁽²⁾ هالة محمد لبيب، مرجع سبق ذكره، ص10.

المشروعات الصغيرة إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه.

ويمكن حصر مصادر التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو المدخرات العائلية إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية أو المتخصصة أو من مصادر أخرى تتمثل في مؤسسات الإقراض المتخصصة أو مؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية والقطاع المصرفي في أي دولة في العالم يتكون من:

- البنك المركزي وهو السلطة النقدية والمعنية بالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.
- البنوك التجارية: ويقوم النظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي يعتمد نشاطها على تجميع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع ووضعها في متناول المشروعات والأشخاص الراغبين في الحصول على القروض.

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية في التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة بعدة عوامل:

- ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بأغراض المشاريع الصغيرة.
- عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية.
- حجم أرباح البنك قد تتأثر بفعل ارتفاع الكلفة الإدارية لأغراض المشروعات الصغيرة.
- تحيز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة حيث يوجد بينهما في أغلب الأحيان روابط ومصالح مشتركة وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة والصفات المشتركة.

ومن مصادر التمويل أيضاً مؤسسات الإقراض الخاصة وتتكون من الآتي:

أ/ المؤسسات والصناديق التمويلية:

وهي غالباً ما تكون حكومية أو شبه حكومية تقوم الحكومة بإنشائها لدعم المشروعات الصغيرة والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها.

ب/ الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية والمحلية والأجنبية:

جاء تأسيس هذه الجمعيات والهيئات نظراً للحاجة المحلة لتوفير التمويل والخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع.

مصادر التمويل الأصغر في السودان:

مقدمو التمويل الأصغر في السودان يكمن تصنيفهم إلى أربعة مجموعات رئيسية وهي كالتالي :

1/ القطاع المصرفي:

هناك 23 بنكاً يعملون على مستوى القطر تماشياً مع إستراتيجية وسياسة حكومة السودان الحالية ويتكون القطاع المصرفي من بنوك متخصصة وتجارية مملوكة للقطاع الخاص والقطاع العام.

اتساقاً مع شروط ونظم سياسات بنك السودان المركزي وذلك بتخصيص نسبة 10% من سقوف تمويل البنوك السنوية فإن على كل بنك توجيه هذه النسبة لأعمال حرفية ومهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة⁽¹⁾.

هناك 20 بنكاً يقدمون خدمات التمويل الأصغر في السودان في الوقت الحاضر ومعظم البنوك ركزت على تقديم الخدمات في ولاية الخرطوم وذلك لأن الولاية لها البنية التحتية المناسبة والمتطورة مقارنة بأقاليم السودان الأخرى إلي كون الولاية عاصمة السودان ومركزه التجاري والمالي.

2/ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي:

معظم الائتمان الأصغر حتى الآن قد تم بواسطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي 90% من هذه المنظمات بدأت بعد عام 1991م بعد إعلان سياسة التحديد الاقتصادي 1992م وبرامج الإصلاح الهيكلي.

إن المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية تعمل على أساس مجتمعي تركز على عمليات ترتبط بالقواعد بدلاً عن مؤسسات تمويل رسمية وهي تعمل بصورة مباشرة مع المجمعات ومنظمات المجتمع المدني، وتنتهج أساليب مرنة في استخدام الائتمان كأداة لتخفيف الفقر، ونسبة لتدفق اللاجئين الريفيين النازحين إلي المناطق الحضرية ولإزدياد مستوى الفقر الحضري فإن غالبية المنظمات غير الحكومية تعمل في القطاع غير الرامي بالمناطق الحضرية.

3/ الصناديق الاجتماعية:

هنالك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان توفر الدعم للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض، وتشمل النساء وكبار السن والطلاب والخريجين والمعاشيين، وتستهلك المنح والدعومات جزءاً رئيسياً من موارد هذه الصناديق غير أن الصندوق القومي للمعاشات ومشروع الخريجين لديهم تجارب محدودة في التمويل الأصغر، وهناك صندوق اجتماعي هام ألا وهو مؤسسة التنمية الاجتماعية وهي ناشطة في تقديم التمويل الأصغر.

⁽¹⁾ محمد خيرى، مرجع سبق ذكره، ص23.

4/ مشروعات التنمية الريفية:

معظمها مموله من مانحين دوليين الهدف الكلي لهذه المشروعات هو تحسين المستوى المعيشي ودخول الفقراء في الريف وتستهدف مشروعات معينة من أفضل هذه المشروعات مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية ومشروع جنوب كردفان للتنمية الريفية ومشروع الأمن الغذائي الخاص ومشروع القاش لسبل العيش المستدام.

والهدف المحدد لمشروعات التمويل الأصغر الريفية هو تعزيز الإنتاجية والدخل للزراع والأفراد والقوى والمجموعات المعتمدة في كسب العيش على المحاصيل والثروة الحيوانية والنباتات الطبيعية ومنتجات زراعية أخرى⁽¹⁾.

المطلب الثالث : معوقات التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة

إن نمو وتطور قطاع التمويل الأصغر يواجه مجموعة من المشكلات وهذه المشاكل تختلف من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة وهذه المشاكل تتعرض لها المشروعات الصغيرة متداخلة مع بعضها البعض ويعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث بسبب صاحبها بينما تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة.

أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة بشكل عام:

1/ **كلفة رأس المال:** هذه المشكلة تنعكس بشكل مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة بدفع سعر فائدة مرتفعة مقارنة بالسعر الذي تدفعه المشروعات الكبيرة.

2/ **التضخم:** من حيث تأثيره في أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما يؤدي إلي ارتفاع تكاليف التشغيل وهنا تواجه المشروعات مشكلة المنافسة مع المشروعات الكبيرة.

3/ **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة التمويل بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثة (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف مراحلها ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لحرصهم على نقود المودعين.

4/ **ندرة الموارد اللازمة للإنتاج:** تعاني بعض المشروعات من نقص في المتاح من الموارد الخام الأساسية وارتفاع أسعارها خاصة إذا كان يتم استيرادها من الخارج مما يضطر أصحابها إلي الاعتماد على خامات أقل جودة فيعكس ذلك جودة المنتج مما يتسبب ذلك في صعوبة التسويق

(1) محمد خيرى، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

بهاشم ربح مناسب.

5/ الإجراءات الحكومية: هذه المشكلة تواجه الدول النامية خاصة في جانب الأنظمة والمعلومات التي تهتم بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة.

6/ الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة وتأتي هذه المشكلة من ارتفاع الضرائب وتعدد أوجه الجبايات ما يعقد بالمشروعات الصغيرة وهذا يجعل هذه المشروعات غير مجزية.

7/ المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة.

8/ قصور الإدارة والتخطيط: ضعف القدرة على إدارة عناصر رأس المال العامل خاصة المخزون وحساب الفيض الحسابات الجارية أو عدم وجود خطط للتنبؤ المالي أو مؤهلات صاحب المشروع مما يؤدي إلي مشاكل مالية تزيد من صعوبة قدرة أصحابها للمنافسة في السوق.

9/ الاعتماد على تكنولوجيا متأخرة: اعتماد الأغلبية العظمى من أصحاب المشروعات على معدات مستعملة أو بدائية لانخفاض تكلفتها مما ينعكس على جودة المنتج وعدم قدرته على المنافسة أما في حالة السودان فالمشروعات الصغيرة تتسم بالتقليدية والبدائية لضعف خاصية الابتكار والمبادرة لدى المستثمر الصغير.

10/ الافتقار إلي توزيع جغرافي متناسق: يؤدي عدم وجود خريطة تسويق إرشادية مبنية على أساس سليم من دراسة الاحتياجات الفعلية للسوق أو انعدام التنسيق بين نوعيه أنشطة المشروعات عند إنشائها إلي وجود تقارب في المصالح وتكدس بعض أنواع الأنشطة في مكان معين بنسبة أكبر من احتياجات المنطقة وقد تكون هناك مناطق في حاجة إلي هذه المشروعات.

11/ الحاجة إلي وجود جهة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة: المؤسسات المالية بما فيها المصارف تتحسب لمخاطر الائتمان وتكون حساسة جداً تجاهها والتي تتمثل في (إحراق العميل في السداد، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السلع، مخاطر التشغيل، السيولة)⁽¹⁾.

التحديات التي تواجه التمويل الأصغر في السودان:

1. لازالت صناعة التمويل الأصغر في مراحله الأولى وحجم العرض لا يتجاوز 3% وهناك غياب للدراسات الكلية التي تبين احتياجات العملاء ومعرفة أفضل المنتجات المالية التي تقدم لهم.
2. القطاع المصرفي وهياكله الكلية غير مصممة لخدمة الاحتياجات المالية للفئات المستهدفة ولا يتناسب مع ممارسة التمويل الأصغر.

⁽¹⁾ أحمد خليل، التمويل الأصغر النتائج والتحديات، فبراير 2009م.

3. قلة الكوادر المدربة وكذلك النقص في الجرات التدريبية المتخصصة ذات الصلة بصناعة التمويل الأصغر.

4. محدودية صيغ التمويل المستخدمة.

5. المخاطر العالية لبعض المشروعات⁽¹⁾.

ليس شرط أن تقتزن بداية كل مشروع صغير بالنجاح في النهاية فمن المؤلف لدينا خروج المشاريع من السوق في فترات زمنية قصيرة نتيجة لأخطاء ارتكبها أصحاب تلك المشاريع وعليه إجمال أهم الأسباب التي تؤدي لفشل المشاريع الصغيرة في الآتي:

أ) عدم الكفاءة في إدارة المشروع (سوء الإدارة).

ب) سوء الإدارة المالية.

ج) نقص الخبرة التسويقية في مجال العمل.

د) الافتقار إلي التخطيط الاستراتيجي.

هـ) الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي والتدخلات السياسية في الأنشطة الاقتصادية.

و) عدم انتشار الوعي المصرفي لدى الشرائح المستهدفة مما ساهم في عدم الاستفادة القصوى من التمويل.

ز) عدم الضمانات الكافية بالرغم من المرونة في اتخاذ الضمانات المناسبة عند تمويل الشرائح الفقيرة.

ح) عدم استقرار المستفيدين من التمويل جغرافياً مما أدى إلي صعوبة حصر الشرائح الضعيفة لتقديم الخدمات المطلوبة.

¹ فيصل بخيت عمارة، أثر التمويل الأصغر في الحد من الفقر، بحث ماجستير في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، جامعة الزعيم الأزهرى، مايو 2010م، ص23.

المبحث الثاني تجربة السودان في المشروعات الصغيرة

تجربة السودان في تنمية التمويل الأصغر الإسلامي للمشروعات الصغيرة فريدة من نوعها، ومتكاملة الأوجه، ومدعومة من قبل الدولة. تجربة التمويل الأصغر الإسلامية السودانية (الرؤية، السياسات، الإستراتيجيات، والدعم المؤسسي) هي إحدى العلامات الفارقة والمميزة، والتي تستحق التوقف والتمعن.

لأول مرة في عام 1990م تم إدراج وتضمين قطاع الحرفيين كأولوية للتمويل، وذلك وفقاً لسياسة التمويل المصرفي السنوية التي يصدرها بنك السودان المركزي، وفي سياسة التمويل المصرفي للسنة المالية 1994-1995م، فقد تم إدراج (الحرفيين، المهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة)، كقطاع ذو أولوية للتمويل، مع إعطاء بعض التعاملات التفضيلية. بدأ بنك السودان المركزي في تطوير التمويل الأصغر الإسلامي للمشروعات الصغيرة من خلال رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، حيث تضمنت هذه الرؤية خلق بيئة قانونية وتشريعية مؤاتية، وتقديم الدعم لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، وتأسيس بنية تحتية مساندة (قاعدة المعلومات، وتنسيق أنشطة مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، وضع معايير وقياس للأداء، وبرنامج لبناء القدرات).

في العام 2007م، تم إنشاء وحدة مستقلة إدارياً (وحدة التمويل الأصغر الإسلامي) تتبع لبنك السودان المركزي، لتنظيم قطاع التمويل الأصغر الإسلامي. لتبسيط إجراءات وتسهيل شروط منح التمويل الأصغر الإسلامي. حدد بنك السودان المركزي (15) خمسة عشر نوعاً من الضمانات غير التقليدية تتناسب مع طبيعة هذا القطاع. كما تم تحديد عدد من صيغ التمويل الأصغر الإسلامية لهذا القطاع، وتخصيص نسبة 12% للتمويل الأصغر من إجمالي محفظة التمويل السنوي.

تعمل التجربة السودانية مستنصحة للضمانات الرائدة غير التقليدية، والتي تشمل التأمين الإسلامي (التكافل) كضمان، وذلك عبر وثيقة التأمين الشامل (والتي تغطي: مبلغ التمويل، الأصول، العجز المادي أو الوفاة)، كما تم استحداث آلية لضمان التمويل الأصغر الإسلامي بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، وذلك عن طريق وكالة حكومية (وكالة ضمان التمويل الأصغر الإسلامي بالجملة، كفالات)، أما في جانب تقديم المساعدة الفنية لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، فلقد وقع بنك السودان المركزي في العام 2011م اتفاقية تمويلية مع بنك التنمية الإسلامي - جدة، والتي بموجبها تم تخصيص مبلغ 56.6 مليون دولار أمريكي

كصندوق مشترك لتقديم الدعم الفني، تقنية المعلومات، وتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي.

وقام أيضاً بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني (والمانحين والبنك الدولي) بتأسيس الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر الإسلامي المحدودة، ويرأس مال قدره 20 مليون دولار أمريكي، لتقوم الشركة بتقديم الدعم لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي عبر نشر أفضل الممارسات، والمساعدة الفنية والتدريب، وتقديم التمويل بالجملة.

أيضاً عين بنك السودان المركزي بعض البنوك الحكومية المتخصصة ليمثلاً أفضل قنوات لتوصيل خدمات التمويل الأصغر الإسلامي بينك السودان المركزي ومنذ العام 2007م ظلت تعمل وبنشاط في مجالات التوعية وتقديم التدريب في مجال التمويل الأصغر الإسلامي للعديد من أصحاب المصلحة في التمويل الأصغر الإسلامي مثل ضباط التأمين، تدريب المدربين والمدراء، أعضاء المجالس التشريعية، الوسطاء، والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية... الخ.

لقد تمكنت التجربة السودانية وبنجاح مدروس من بناء إطار سلس للإدارة، وتنظيم وتنسيق لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، وللمجالس والوحدات، مثل (المجلس الأعلى للتمويل الأصغر الاتحادي، المجلس الأعلى للتمويل الأصغر بكل ولاية، وحدة التمويل الأصغر الإسلامي بينك السودان المركزي، وحدات التمويل الأصغر الإسلامي بفرع بنك السودان المركزي بالولايات، وحدات التمويل الأصغر الإسلامي في رئاسة كل بنك تجاري بالسودان ووحدات تخطيط المشروعات بالوزارات ذات الصلة بالتمويل الأصغر الإسلامي، ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي). في الوقت الحاضر شرع المجلس الأعلى للتمويل الأصغر الاتحادي على وضع إستراتيجية وطنية (الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتمويل الأصغر 2013-2017م)، لتحل محل رؤية بنك السودان المركزي الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان 2007-2011م.

ونظراً لما تم سرده سابقاً، فإن أداء قطاع التمويل الأصغر الإسلامي قد شهد بعض النجاحات حيث أن إحصاءات التمويل الأصغر الإسلامي أخذه في التصاعد خلال الأعوام الثلاث الماضية كما يظهر من الجداول التالية:

بيانات عدد العملاء وحجم التمويل والتعثر، الممولين من مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي (24 مؤسسة) في شهر فبراير 2014م تظهر من الجدول التالي:

موقف التمويل بمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي فبراير 2014م (مليون جنيه)

التمويل الممنوح	التمويل القائم	التمويل المتعثر	نسبة التعثر	عدد العملاء (ألف)	متوسط التمويل
689	288	9.4	3%	304	2.27

المصدر: وحدة التمويل الأصغر الإسلامي، بنك السودان المركزي.

كما ارتفعت حصيلة ونسبة محفظة التمويل الأصغر الإسلامي المصرفي كما يلي:

محفظة التمويل الأصغر الإسلامي المصرفية 2011-2013م

الوصف	2011م	2012م	2013م
محفظة التمويل الأصغر الإسلامي (مليون جنيه)	938	1496	1545
نسبة محفظة التمويل الأصغر الإسلامي من إجمالي المحفظة المصرفية	3.2%	4.9%	5%

المصدر: وحدة التمويل الأصغر الإسلامي، بنك السودان المركزي.

وإجمالي موقف التمويل الأصغر الإسلامي من المؤسسات والمصارف يظهر من الجدول

التالي:

إجمالي عملاء التمويل الأصغر الإسلامي بالمصارف والمؤسسات، 2013-2015م

الوصف	2013م	2014م	2015م
العملاء (مصارف) ألف	197	300	406
العملاء (مؤسسات تمويل أصغر) ألف	47	194	300
إجمالي العملاء (ألف)	244	494	706
نسبة الزيادة مقارنة بالعام 2011م	-	100%	186%

المصدر: وحدة التمويل الأصغر الإسلامي، بنك السودان المركزي.

في مجال التمويل الأصغر الإسلامي قدمت بعض التجارب في التمويل الأصغر

الإسلامي نجلها في التالي:

- أول تجربة إسلامية متكاملة تدعم بواسطة البنك المركزي.
- من أوائل التجارب الأفريقية التي وضعت إستراتيجية شاملة لتنمية وتطوير القطاع يشارك فيها كل الشركاء.
- أول تجربة ذات بعد قومي (وحدة التمويل الأصغر الإسلامي، المراكز ووحدات تخطيط المشروعات ومجالس التمويل الأصغر الإسلامي).
- أول تجربة تستخدم التكافل الإسلامي الأصغر عبر وثيقة التأمين الشاملة.
- أول تجربة تنشئ وكالة ضمان حكومية للتمويل الأصغر بالجملة.

- أول تجربة تستخدم صيغة المضاربة المقيدة في التمويلات بالجملة (شهادة البنك الإسلامي للتنمية).

ونتيجة لما سبق ولحسن الأداء تم تصنيف السودان الدولة الثانية في عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي بين 19 دولة بعد بنغلاديش، كما تم تصنيف السودان الدولة الرابعة في المحفظة القائمة للتمويل الأصغر، وذلك من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي. وأشار التقرير للتجربة السودانية (التجربة الفريدة من حيث تطور سوق التمويل الأصغر الإسلامي) ووصفها بالمختبر في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي.

كما أشاد تقرير صندوق النقد الدولي بما قام به بنك السودان المركزي في تنمية قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، وأوضح التقرير صغر حجم قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، إلا أنه سريع النمو نظراً للدور النشط للدولة في إدخال القطاع ضمن منظومة مكافحة الفقر والتنمية الاقتصادية والمالية. كما وصف التقرير التغيرات التي تمت في القطاع بأنه مثيرة للاهتمام. حيث زاد عدد العملاء من 49 ألف في العام 2007م إلى 494 ألف في العام 2012م فضلاً عن المصارف شكلت تطوراً متصاعداً في تحقيق نسبة الـ12% الموضوعة للتمويل الأصغر من إجمالي المحفظة التمويلية. كما أشار تصنيف البنك الدولي للسودان وبنغلاديش كرواد عالميين في مجال عدد زبائن التمويل الأصغر الإسلامي على النسق الإسلامي من بين 19 دولة، وتوقع صندوق النقد الدولي أن يبرز السودان في دائرة الضوء عالمياً في مجال التمويل الأصغر الإسلامي في إطار معدلات النمو الحالية للقطاع.

المبحث الثالث

نموذج لأداء بعض المصارف في التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة (بنك الأسرة)

نشأة وتطور بنك الأسرة

بدأت فكرة تأسيس البنك في عام 2007م بمبادرة من القطاع الخاص ممثل في إتحاد أصحاب العمل وأمانة سيدات الأعمال وبعض منظمات المجتمع المدني المهمة بقضايا الفقر وتشجيع من الدولة ممثلة في ولاية الخرطوم وبدأ عمله في يوليو 2008م والبنك مؤسسة مصرفية اقتصادية متخصصة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي ذات توجيهات اقتصادية واجتماعية تعمل وفق الأسس العلمية المتعارف عليها لكنها تسعى إلى تعظيم العوائد الاجتماعية، وتسعى لتنمية مواردها وزيادتها من خلال الأنشطة الاقتصادية واستقطاب الودائع بأنواعها، إذ أن البنك أداة من الأدوات الفاعلة والمهمة في مكافحة الفقر، (البنك شركة مساهمة عامة بين القطاعين العام والخاص، ذات مسؤولية محدودة مسجلة لدى المسجل التجاري بتاريخ 2008//4/13م برأس مال مصرح به مليار جنيه سوداني ورأس مال مكتتب مائة مليون جنيه سوداني).

رسالة البنك:

رسالة البنك هي تقديم خدمات مالية متنوعة مستدامة تلأئم متطلبات الفقراء من حيث الإجراءات والمرونة والضمانات الميسرة والتواجد الجغرافي والتسعيرة المناسبة لتمكين الفقراء من مزاوله أنشطة اقتصادية تخرجهم من دائرة الفقر⁽¹⁾.

أهداف البنك:

يسعى البنك لتحقيق الأهداف الآتية:

- تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصادياً والخريجين وصغار المنتجين من الزراعة والرعاة لتتمكن من إدارة أنشطة اقتصادية تلائم ظروفهم.
- استقطاب الموارد المحلية والخارجية لإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة.
- مزاوله الأعمال المصرفية الأخرى وفقاً للنظم والقوانين المنظمة لذلك.
- رفع الوعي المصرفي والادخاري وسط الشرائح المستهدفة.
- إعداد العنصر البشري بما يتلاءم مع متطلبات عمل البنك وتدريبهم على مفاهيم وآليات وممارسات التمويل الأصغر الإسلامي.
- المساهمة في خلق فرص للفقراء.

⁽¹⁾ منشورات بنك الأسرة، السودان، الخرطوم، 2009م، ص 1.

- المساهمة في انسياب الموارد المكملة من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي لمصلحة الفئات المستهدفة في التنمية الاقتصادية.
- تحويل قطاعات غير منظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية.
- تنشيط الفقراء اقتصادياً وإدماجهم في حركة التنمية.

أهم المؤسسين:

من أهم المؤسسين من جانب القطاع العام الآتي:

- 1- ولاية الخرطوم.
 - 2- بنك السودان المركزي.
 - 3- الأمانة العامة لديوان الزكاة.
 - 4- الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية.
 - 5- الولاية الشمالية.
 - 6- ديوان الزكاة ولاية الخرطوم.
 - 7- محلية الدويم.
- أما من ناحية القطاع الخاص فأهم المؤسسين هم إتحاد سيدات الأعمال وإتحاد أصحاب العمل وإتحاد معاشي الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية وإتحاد معاشي البنوك وعدد من المنظمات والأفراد والمهتمين بقضايا التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.

فروع البنك:

- بدأ نشاط البنك المصرفي اعتباراً من 2008/7/1م.
- الفروع التي زاولت نشاطها في عام 2008م هي الفرع الرئيسي اعتباراً من 2008/7/1م ثم توالى إنشاء الفروع وهي كما يلي: الكلاكلة، أم درمان، كرري، أمبدة، بحري، شرق النيل، أبو حمادة، دنقلا، الدامر، الدويم، أبو حمد، المتممة، عطبرة، سنجة، سنار، تندلتي، حلفا الجديدة، اللعيت.

فكانت فكرة مشروع النوافذ التمويلية عبارة عن إيجاد وسائل ومنافذ تمويلية لإنسان الريف عبر مكاتب ريفية تتبع للأقرب فرع للبنك بحيث تقدم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي وأنشطة إنتاجية زراعية، حيوانية، تصنيع، غذائي، صناعات تحويلية، صناعات يدوية، وفلكولورية، الخ. وذلك من خلال مجتمعات إنتاجية تضم الرجال والنساء على أن تشكل النساء نسبة 40% من المستفيدين وأن يضم التجمع 50 أسرة ريفية ويكون التجمع لجنة تنفيذية منتخبة من أعضاء التجمع بعدد 7 أشخاص تباشر وتقوم بالتنسيق مع المكتب في عمليات التمويل وأن تمويل كل مكتب على الأقل 20 تجمع والمكاتب المقترحة كمرحلة أولى هي عدد 13 مكتب ريفي موزعة

حسب الموقع الجغرافي للفرع العامل حالياً بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة والكثافة السكانية ودراسات الجدوى الأولية⁽¹⁾.

إستراتيجية البنك:

في إطار إستراتيجية البنك للوصول للفقراء في مناطقهم ومواقعهم إتباع البنك النهج الآتي في سبيل تحقيق ذلك:

أ/ الانتشار الجغرافي (الأفقي-الرأسي):

خلال الفترة القصيرة التي زاول فيها البنك نشاطه تم افتتاح ثمانية فروع بولاية الخرطوم إضافة إلى عدد أحد عشر فرع بالولايات الأخرى.

الوصول إلى الفقراء في قاع المجتمع رأسياً إن جاز التعبير ونعني بذلك هؤلاء الذين يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات بصورة عامة وخدمات البنك على وجه الخصوص فقد سعى البنك للوصول إلى هؤلاء من خلال الآتي:

التعامل عن طريق الوسائط المجتمعية المتمثلة في المنظمات والجمعيات التي لها صلة بنشاط البنك لتحقيق الأهداف الآتية:

- الوصول إلى العملاء واختيار المستهدفين منهم.
- المساعدة في اختيار المشروعات التي تناسب هؤلاء العملاء
- التدريب والتأهيل الفني للمستهدفين.
- تقديم الضمانات المالية للمستهدفين.
- المتابعة والإشراف في مراحل العملية التمويلية.
- متابعة السداد.

ب/ إستراتيجية البنك في مجال الموارد البشرية تمثلت في الآتي:

1. جذب الكفاءات.
2. تدريب وتأهيل هذه الكفاءات وذلك نسبة لقلة الخبرات المتاحة في هذا المجال والتي يتوفر لها الخبرة بأبعادها المختلفة.

سياسات البنك:

تتضمن سياسات البنك الآتي:

- تقديم خدمات مالية ملائمة لمتطلبات الفقراء الناشطين اقتصادياً و صغار المنتجين، تمكيناً لهم من مزاوله النشاط الاقتصادي الذي يناسب ظروفهم ويوفر لهم سبل عيش مستدامة.

⁽¹⁾ منشورات بنك الأسرة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- التنسيق مع كل المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي بما في ذلك المصارف والمؤسسات الحكومية المعنية بتخفيف حدة الفقر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- إن نجاح المشروع هو الضمان الأوحد لاسترداد أموال البنك لذا يجب إشراف البنك على المشاريع التي يتم تمويلها بغرض التقويم والمتابعة.
- تعريف العملاء ودراسة احتياجاتهم وإعداد خريطة أسواق المستهدفين بصورة تفصيلية ودقيقة.
- الاستفادة من التجارة والممارسات الموجودة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي مع تطوير التجربة الذاتية للبنك باعتباره بنك متخصص في مجال التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.
- الاستفادة من الميزة النسبية في الولايات، إذ أغلب سكان السودان يسكنون في الأرياف.
- يعمل البنك وفق صيغ الشريعة الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمقاول والمضاربة المشروطة ويقدم خدمات مصاحبة للتمويل مثل الادخار والتمويل والتأمين.
- إما القطاعات التي يستهدفها البنك فهي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتجارة والحرفيين والصناعات الصغيرة والإسكان والمهني.
- وهناك شروط وضوابط للتمويل مثل تقديم الأوراق الثبوتية ومكان السكن ودراسة الجدوى، والفاتورة المبدئية وتقديم ضمان شيك من طرف ثالث ويمكن التقديم عبر المجموعات بضمن المجموعة والتقديم بواسطة المنظمات والجمعيات أو المؤسسات أو الاتحادات المهنية التي تشكل ضمان العضوية تحتها وعند تقديم البيانات في ملف العميل يقوم ضابط الائتمان بفحصها والقيام بزيارة لموقع النشاط وعند استيفاء الشروط يقوم العميل بفتح حساب جاري بالبنك ويدفع الملف الرئيسي للمصادقة عليه ومن ثم تنفيذ المشروع مع العميل.

دور بنك الأسرة في تخفيض الفقر

عمد البنك في بداية عمله على التركيز في تطبيق تجربة التمويل الأصغر الإسلامي لضمان نجاح التجربة خاصة أنها الأولى من نوعها في السودان وذلك من حيث إيجاد النظم والضوابط الملائمة للتمويل الأصغر والتي توفق بين السلامة المصرفية وتسهيل الإجراءات وانتشار المحسوب للوصول للشرائح المستهدفة واستقطاب الوسائط المجتمعية مثل الجمعيات والمنظمات والجهات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر الإسلامي كداعم في مجال رفع القدرات وتقديم الدعم الفني والمتابعة.

نظام الشراكات:

إيماناً بالدور الذي تقوم به جهات متعددة في صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان تعتبر هذه الجهات من العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه سعى البنك خلق شراكات مع هذه الجهات كحلقات مكملة ومعضدة لدور البنك وتتمثل هذه التنظيمات في المنظمات، الجمعيات، الاتحادات المهنية مثل ذلك:

1. الاتحاد الوطني للشباب - مشروع استقرار الشباب.
 2. مشروع الخريج المنتج.
 3. رابطة المرأة العاملة.
 4. منظمات وجمعيات مختلفة مسجلة بموجب قانون العمل الطوعي والإنساني أو بموجب قانون الجمعيات التعاونية أو في جهات أخرى.
- والقاسم المشترك لدور هذه الجهات يتمثل في اختيار العملاء المستهدفين واختيار المشروعات التي تناسبهم والتأهيل ورفع القدرات والإشراف والرقابة والتذكية وتقديم الضمانات المالية والساداد.

الفئات المستهدفة:

يستهدف البنك الفقراء الناشطين اقتصادياً وقد عرف بنك السودان هذه الفئة بأنه الشخص الذي لا يتجاوز دخله الحد الأدنى للأجور أو هو ذلك الشخص الذي لا تزيد أصوله عن 10.000 جنيه وتحديدًا هي الشرائح التي تحديداً تحت هذا التصنيف وهي ما يلي:

1. المرأة التي حدد لها بنك السودان 30% من حجم التمويل الممنوح كحد أدنى بينما حدد البنك هذه النسبة بـ 40%.
2. الحرفيين.
3. المهنيين.
4. المعاشين.
5. العاملين.
6. صغار المزارعين.
7. صغار المنتجين والأعمال الصغيرة.

نماذج الناجحة للبنك:

حتى يستوعب البنك الرسالة التي من أجلها أنشأ والأهداف الموضوعية له صمم الهيكل التنظيمي والوظيفي بما يتلاءم لتحقيق ذلك وسعى جاهداً لتوفير الكادر البشري وتأهيله للقيام بهذا الدور.

وللبنك تجارب ناجحة مما أدى لجذب شريحة كبيرة من الفقراء والنشطين اقتصادياً للتعامل مع البنك وقد حقق إنشاء البنك في حد ذاته مزايا متعاضمة من أبرزها:

1. تحول الفكرة من الاعتماد على الوظيفة إلى العمل الحر والإنتاجي.

2. قدم نموذجاً بعلاء قيم العمل والاعتماد على الذات.

ومن النماذج الناجحة للبنك ما يلي:

1. دخول في شراكات مع عدة جهات مثل الاتحاد الوطني للشباب - مشاريع استقرار الشباب لإيجاد فرص تحقيق دخل من خلال المشروعات.
2. شراكات من جهات تستخدم نظام الحضانة - مثل مشروع الخريج المنتج - جامعة السودان كلية البيطرة لضمان تحقيق أعلى كفاءة وعائد محقق من التمويل.
3. كآلية لرفع قدرات المستهدفين وضمان التوظيف السليم للتمويل.
4. إحداث نقلة نوعية في الشركات بالدخول مع منظمة صناعة الحياة لتقديم الضمانات للفئات الضعيفة.
5. إدخال الوسائط المجتمعية كأداة فعالة في الوصول للمستهدفين وتوفير عنصر التدريب والمتابعة.

نموذج حضانة جامعة السودان:

- قام البنك بتوقيع عقد شراكة مع جامعة السودان للتكنولوجيا لاستخدام نظام حضانات الأعمال حضانة في كل من كليات:
- البيطرة.
 - الهندسة.
 - الفنون الجمالية.

والهدف من استخدام نظام الحضانات ما يلي:

1. ضمان تنفيذ التمويل في الغرض المخصص له.
2. توفير الإشراف الإداري والفني من الكلية المختصة.
3. إمكانية توفير تسويق أفضل للمنتجات وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير لمشروعات صغيرة متعددة وإيجاد مراكز تسويقية تحقيق تكاملاً رأسياً للمشروعات.
4. تقليل التكاليف الإدارية لبنك وتكلفة التمويل للمستهدفين.
5. ضمان تدريب وتأهيل كوادر أخرى من خارج الجامعة ونص الاتفاق على أن تكون هنالك نسبة للمستفيدين من خارج الجامعة للاستفادة من خدمات الحضانة.
6. تخريج طلاب مؤهلين للدخول في الحياة العملية.
7. استفادة طلاب الجامعة (التدريب) من وجود الحضانة.
8. ربط الجامعة بالمجتمع.
9. إيجاد موارد مالية للكليات (استثمار).

10. شراكة مع الاتحاد الوطني للشباب - مشروع استقرار الخريجين وذلك بغرض توفير

مشروعات للشباب والتوجه لقطاع الأعمال والإنتاج في ظل ارتفاع نسبة البطالة.

11. شراكة مع مشروع الخريج المنتج لتشغيل الخريجين.

فهناك أثر أن لهذه التجارب أثر اقتصادي وأخر اجتماعي فيمثل الأثر الاقتصادي في توفير الدخل لعدد كبير في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من بداية عمل البنك وتوزيع الثروة بتوجيهها للقطاعات الضعيفة وأيضاً خلق فرص عمل إضافية وخلق توازن في الاقتصاد بالتوجه إلي القطاعات الاجتماعية أما الأثر الاجتماعي في تحقيق فضيلة العمل الحر والإنتاج في المجتمع وخلق فرص عماله وتقليل العطالة وأيضاً تخفيف الظواهر الاجتماعية السالبة المرتبطة بالفقر.

تمويل بنك الأسرة للأسر المنتجة

في إطار الجهود المبذولة من وحدة التمويل الأصغر الإسلامي في تنفيذ تقديم الدعم المالي والفني للمصارف والمؤسسات وقع الاختيار على ثمانية مصارف ومؤسسة تمويل أصغر كمرحلة أولى للعام 2007م وهي⁽¹⁾:

- البنك الزراعي السوداني.

- بنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

- مصرف المزارع التجاري.

- بنك الثروة الحيوانية.

- بنك التنمية والتعاون الإسلامي.

- بنك العمال الوطني.

- البنك العقاري التجاري.

- بنك التنمية الناعية ومؤسسة التنمية الاجتماعية.

وقد تم توقيع عقود مشاركة بين وحدة التمويل الأصغر الإسلامي والمصارف والمؤسسات المالية وفقاً للبرامج التي تقدمت بها والتوزيع الجغرافي فالجداول الآتي توضح مساهمة البنوك في صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.

في مجال المساهمات الرأسمالية في المصارف فقد تم تمويل بنك الأسرة بمبلغ 20 مليون جنيه كمساهمة من بنك السودان المركزي⁽²⁾.

⁽¹⁾ سهام علي الصديق، أثر سياسات بنك السودان المركزي في منح التمويل الأصغر (دراسة مقارنة)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، 2009م، ص69.

⁽²⁾ بنك السودان المركزي، مساهمات وحدة التمويل الأصغر والبنوك التجارية في قطاع التمويل الأصغر، ورقة عمل بعنوان التمويل الأصغر، ص69.

مساهمات بنك الأسرة:

التقرير للعام 2013م.

إجمالي المستفيدين	عدد المستفيدين		حجم التمويل	الولاية
	إناث	ذكور		
1522	559	963	10.937.359.0	الخرطوم

حجم التمويل الممنوح وعدد المستفيدين حسب الولايات للعام 2013م⁽¹⁾.

جدول رقم (3-3) التقرير للعام 2014م

إجمالي المستفيدين	عدد المستفيدين		حجم التمويل	الولاية
	إناث	ذكور		
8299	2360	5906	55.133.117.9	الخرطوم
450	94	356	2.588.122.0	النيل الأبيض
668	124	544	4.577.978.7	الشمالية
396	80	316	1.931.543.4	نهر النيل
9780	2658	7122	64.230.671.9	الإجمالي

حجم التمويل الممنوح وعدد المستفيدين حسب الولايات للعام 2014م.

جدول رقم (4-3) التقرير للعام 2015م

إجمالي المستفيدين	عدد المستفيدين		حجم التمويل	الولاية
	إناث	ذكور		
7441	3045	4396	49.800.431.9	الخرطوم
885	216	669	7.218.273.0	النسل الأبيض
852	212	640	4.553.608.1	الشمالية
2853	562	2291	16.461.569.6	نهر النيل
1503	454	1049	10.922.178.0	سنار
358	79	279	2.749.829.7	كسلا
10132	2483	7639	10.701.805.0	شمال دارفور
24024	7051	16973	10.701.805.0	الإجمالي

⁽¹⁾ تقارير بنك الأسرة، إدارة التمويل الأصغر

حجم التمويل الممنوح وعدد المستفيدين حسب الولايات للعام 2015م.

الخاتمة:

التجربة التنموية للتمويل الأصغر السوداني للمشروعات الصغيرة مركزة على القضاء على الفقر كهدف أوحده، مع عدم وجود أهداف تتعلق بالاقتصاد الكلي وذات أبعاد تنموية واضحة، علماً بأن الإستراتيجية القومية الشاملة للتمويل الأصغر أدخلت البعد التنموي والاقتصادي، وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من المساهمات الإيجابية المتصاعدة للتمويل الأصغر من حيث عدد العملاء، وحجم التمويل، وانتشار مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي للمشروعات الصغيرة، ولكن يلاحظ أن تجربة التمويل الأصغر الإسلامي السودانية لديها بعض التوجهات التي قد تتباين مع التطلعات الرامية لتحقيق الأهداف الاجتماعية (مثل عدم التوازن في التوزيع الجغرافي لفروع المصارف، والاستخدام المكثف لصيغ التمويل القائمة على البيع، والانحياز لتمويل القطاعات الحديثة على حساب القطاعات التقليدية) والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.

النتائج:

1. عدم استقرار المستفيدين من التمويل الأصغر الإسلامي جغرافياً مما أدى إلى صعوبة وتحديد وحصر الشرائح الضعيفة لتقديم الخدمات المطلوبة هذا مع ارتفاع نسبة الأمية وسط الشرائح المستهدفة الأمر الذي يصعب معه التعامل مع الجهات ذات الصلة بالرغم من السياسات التفصيلية الخاصة بصغار المنتجين إلا أن عدم تنفيذ الكثير من المزيا التفصيلية من قبل المصارف أدى إلى عدم انتشار الوعي المصرفي بين الشرائح المستهدفة والذي أدى إلى تقلص عدد المستفيدين من النظام المصرفي في التمويل بصفة عامة وتمويل الأصغر بصفة خاصة.
2. التمويل الأصغر الإسلامي السوداني تجنب (الأعباء المزدوجة)، والمتمثلة في فقدان التمويل وسبل العيش في حالة الإخفاق التام، وكذلك التضخم المفرط، حال تبنيه لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على الشراكة صيغ التمويل القائمة على الشراكة هي الأفضل استخداماً للمشروعات ذات الصبغة التنموية، حيث أنها لا تثقل العملاء بالديون وكذلك تجنب الجهات الممولة من الخسائر الناجمة من التضخم المفرط.
3. بما أن المال في الإسلام ليس ملكاً للأفراد ولكنه يتبع للمجتمع، مثلاً (المجتمع المتواجد في منطقة جغرافية محددة، فإن ودائع التمويل الأصغر الإسلامية المودعة من قبل هذا المجتمع، فغنه يجب أن تستخدم هذه الودائع وتخصص للتمويل في نفس المنطقة).

4. يعتبر دعم الأصغر أداءً ووسيلة تنمية قوية لتخفيف حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي لإيجاد الفرص الوظيفية لكثير من شرائح المجتمع الضعيفة والمتمثلة في صغار المنتجين والمستثمرين والحرفيين والأسر المنتجة.
5. ويمثل أداة إيجابية لتحقيق حد الكفاية أي الحد الفاصل ما بين الغنى والفقر وهو من الأهداف التي نادى بها ديننا الحنيف.
6. قلة الخبرة الكفاءة الإدارية والإشرافية.
7. ضعف خبرة المستخدمين هدفهم في الحصول على مشروع والتخلص منه في أقرب فرصة مع الاستعانة بشخص آخر لتشغيل وإدارة المشروع.
8. التقليد والعادات الاجتماعية التي تحد من تنوع مجالات الاستفادات المبتكرة مع النقص الحاد في الكوادر العامة.
9. يلاحظ إن كل موارد البنك المالية والبشرية موجهة نحو خدمة الفقراء النشطين اقتصادياً من خلال إستراتيجية التمويل الأصغر الإسلامي كما أدى إلي تحول الفكر من الاعتماد على الوظيفة إلي العمل الحر الإنتاجي.
10. الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي والتدخلات السياسية في الأنشطة الاقتصادية مع الافتقار إلي التخطيط الاستراتيجي.

التوصيات:

1. لتحقيق الأهداف التنموية بفعالية، يجب وضع حوافز لتشجيع البنوك على توسيع انتشارها الجغرافي، وأن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بفتح فروع لها في كل محلية.
2. الإستراتيجية القومية الشاملة للتمويل الأصغر الجديدة، أدرجت أهداف اقتصادية كلية ولكن لا يمكن أن تكتمل مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق الأهداف التنموية دون التوجه نحو التصدير، حتى لو اقتصر ذلك على بعض المنتجات.
3. زيادة مبلغ التمويل من وقت لآخر حسب المتطلبات حتى يتحقق الهدف المنشود لصالح هذه الشرائح.
4. المرونة في الضمانات المقدمة مع التركيز على دراسة جدوى المشروع وشخصية طالب التمويل أي منح التمويل لمن يستحقه.
5. إعفاء المستثمرين الصغار من كل الضرائب والرسوم والجبايات وغيرها بموجب مرسوم جمهوري من رئيس الجمهورية شخصياً لأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشرائح يتطلب ذلك الإجراء.

6. على المصارف العاملة تفهم وضع هذه الشرائح والمرونة في التعامل معها وبصورة غير المتعارف عليها مع الشرائح الأخرى ذات القدرة.
7. نوصي بدعم بنك الأسرة مالياً وأدبياً بحكم أنه خصص حصرياً لتمويل الشرائح الضعيفة وصغار المستثمرين وذلك حتى يتمكن من أداء دوره كاملاً على أن يتم الدعم المطلوب بواسطة الملاك وبنك السودان المركزي.
8. نوصى ونلتزم رفع درجة وحدة التمويل الأصغر الإسلامي ببنك السودان المركزي لتصبح إدارة عامة من إدارة البنك وذلك لتقديم مزيداً من الجهد الفعال في هذا المجال الهام.
9. أن تحظى جميع ولايات السودان بقدر مقدر من هذا التمويل وينسب مدروسة وذلك بموجب إنشاء وقيام مؤسسات لرعاية ومتابعة هذا الموضوع.
10. التدريب المكثف لضمان تسويق منتجات صغار المنتجين والمستثمرين من عملاء التمويل الأصغر الإسلامي.
11. التدريب المكثف والمتواصل لطرفي التعامل (الكوادر المصرفية والمتعاملين مع المصارف أي عملاء التمويل الأصغر الإسلامي).
12. مطلوب تقييم مستمر للإنجازات التنموية لقطاع التمويل الأصغر الإسلامي وبخاصة للأثر الاجتماعية للتمويل للحد من الفقر بين عملاء التمويل الأصغر الإسلامي الممولين ولكن على مستوى كل مؤسسة على حدة.
13. ينبغي للسياسات المتبعة على نطاق الاقتصاد كله والسياسات القطاعية أن تشجع التنمية الريفية والعمالة الحضرية.
14. إتباع سياسات محدد لتحسين مشاركة الفقراء في النمو بزيادة فرص حصولهم على الأرض والائتمان والبنية الأساسية والخدمات والمدخلات الإنتاجية.
15. تشجيع نمطاً للنمو يزيد الاستخدام الكفؤ للأصول التي يمتلكها صغار المستثمرين.
16. التركيز على تمويل المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية أو المشاريع التي تؤدي إلى معالجة مشكلة البطالة وذلك بإنشاء مشاريع توفر فرص عمل يستفيد منها العاطلون عن العمل مع الاستمرار في تقديم الدعم الاجتماعي المباشر للشرائح الضعيفة.
17. الاهتمام بوضع إستراتيجية للجهاز المصرفي لتمويل الريف بغرض مناهضة الفقر بإنشاء بنوك متخصصة أو بتشجيع البنوك القائمة للمساهمة في هذا الدول مع وضع إستراتيجية لمكافحة الفقر في السودان مع الاهتمام بتنفيذ تلك الإستراتيجية

18. مراعاة التطورات التي مرت بها تجارب الدول الأخرى عند إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي من كل القنوات التي يأتي منها الدعم كبرنامج الأمم المتحدة لتمويل فقراء الريف.

المراجع:

1. أحمد خليل، التمويل الأصغر الإسلامي النتائج والتحديات، فبراير 2009م.
2. ادارة البحوث والتنمية، ورقة عمل بعنوان " التمويل الأصغر الإسلامي في السودان - الضمانات التكلفة والعائد -"، بنك السودان المركزي، نوفمبر 2011م، ص10.
3. بنك السودان المركزي، مساهمات وحدة التمويل الأصغر الإسلامي والبنوك التجارية في قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، ورقة عمل بعنوان التمويل الأصغر الإسلامي، ص69.
4. تقارير بنك الأسرة، إدارة التمويل الأصغر الإسلامي، حجم التمويل الممنوح وعدد المستفيدين حسب الولايات.
5. جمهورية السودان، بنك السودان، منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، منشور رقم (2009/9) بعنوان منشور موجبات المصارف للعمل في التمويل الأصغر الإسلامي.
6. سراج الدين عثمان مصطفى، "التمويل الأصغر الإسلامي وكيفية تفعيله في المصارف الإسلامية"، في مجلة المصارف، العدد 39، يناير 2012م.
7. سهام علي الصديق، أثر سياسات بنك السودان المركزي في منح التمويل الأصغر الإسلامي (داسة مقارنة)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، 2009م.
8. سوسن الصادق عبد العزيز، "تقويم دور البنك الزراعي في التمويل الأصغر الإسلامي- دراسة محليتي الخرطوم والخرطوم بحري- 2000- 2008م"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الخرطوم، 2010م.
9. صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر الإسلامي في السودان- المفهوم والنماذج والتطبيقات -، الجزء الاول، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2010م.
10. عبد الله على الحسن، التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والآفاق - التجربة السودانية، يناير 2009م، ورقة عام.
11. عصام محمد الليثي، منتدى بعنوان " تكلفة التمويل وأثرها على سلوك المصارف في تقديم التمويل الأصغر الإسلامي"، المنتدى السادس، وحدة التمويل الأصغر الإسلامي، بنك السودان المركزي، 30يناير 2008م.
12. على الموقع www.islamiccenter.kau.edu.sd تاريخ الدخول 2012/4/11

13. فيصل بخيت عمارة، أثر التمويل الأصغر الإسلامي في الحد من الفقر، بحث ماجستير في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، جامعة الزعيم الأزهرى، مايو 2010م.
14. محمد خيرى فقيرى، رؤية وتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر الإسلامى بالسودان، يوليو 2006م.
15. محمد على الحسين، دور وحدة التمويل الأصغر الإسلامى فى تطوير واستدامة تمويل الشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر، وحدة التمويل الأصغر الإسلامى، بنك السودان.
16. منشورات بنك الأسرة، السودان، الخرطوم، 2013م.
- هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى، الطبعة